

التقرير الربع السنوي لانتهاكات ضد الأطفال

تقرير رصدي تحليلي للانتهاكات التي حدثت ضد الأطفال على
خلفية سياسية خلال الربع الثاني من عام 2019

التقرير الربع السنوي لانتهاكات ضد الأطفال

تقرير رصدي تحليلي للانتهاكات التي حدثت ضد الأطفال على
خلفية سياسية خلال الربع الثاني من عام 2019

التقرير الربع السنوي لانتهاكات ضد الأطفال

تقرير رصدي تحليلي للانتهاكات التي حدثت ضد الأطفال على
خلفية سياسية خلال الربع الثاني من عام 2019

إعداد

وحدة الرصد والتوثيق والارشفة
بمركز بلادي للحقوق والحريات

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0
creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0



المحتويات

٤

المقدمة والملخص التنفيذي

٦

منهجية التقرير

٨

العرض البصري

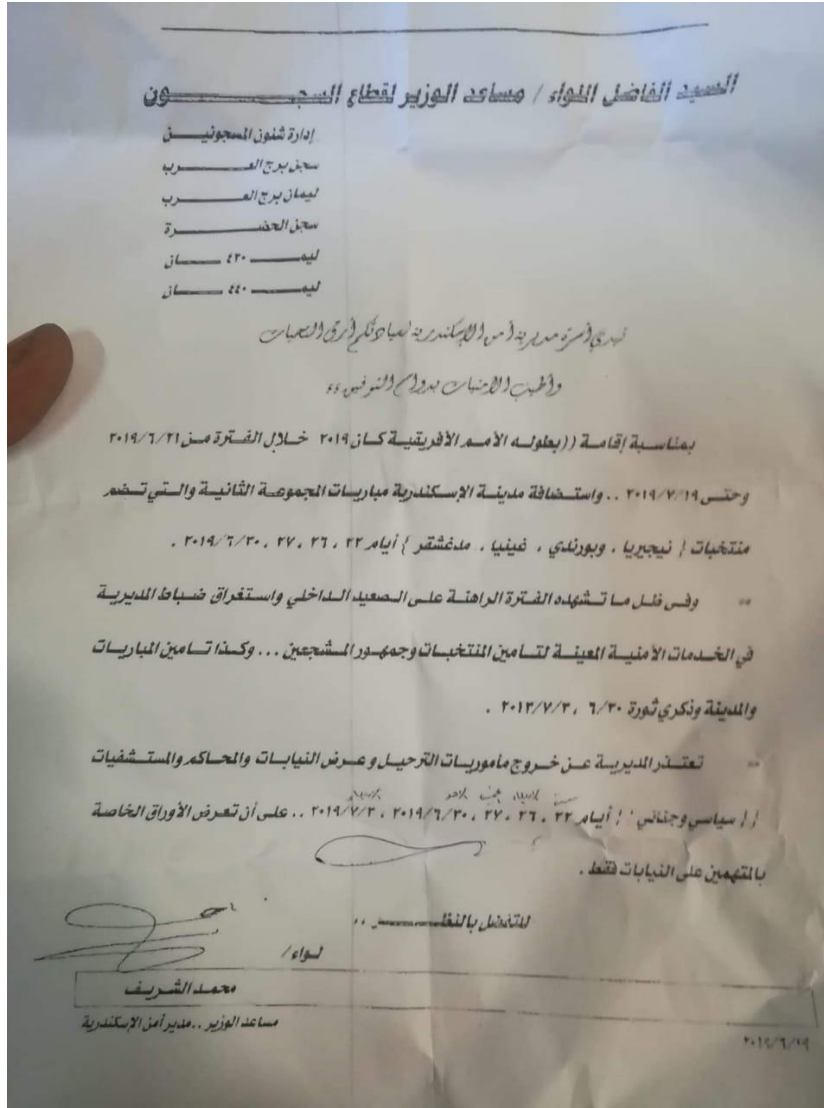
المقدمة والملخص التنفيذي

يصدر مركز بلادي للحقوق والحريات تقريره الرصدي عن الانتهاكات الواقعة على الأطفال على خلفية سياسية أو حراك اجتماعي، عن الفترة الربع السنوية الثانية من عام 2019 عن شهور (ابريل – مايو – يونيو).

التقارير الرصدية مبنية على قواعد بيانات تفصيلية لكل الانتهاكات التي تقع في مصر على الأطفال على خلفية سياسية، ويأتي التقرير كمساهمة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الحقوقية وبالأخص التي تقع على الأطفال دون سن الـ 18 سنة.

قام مركز بلادي للحقوق والحريات برصد إجمالي 415 انتهاك بحق الأطفال، حيث وقع العدد الأكبر من الانتهاكات في شهر ابريل بواقع 167 انتهاك، يليه شهر مايو بواقع إجمالي 154 حالة انتهاك، وأخيرا شهر يونيو بإجمالي 94 حالة انتهاك. وهو عدد أكبر من الانتهاكات التي حدثت في الربع الأول من نفس السنة، حيث بلغت الانتهاكات في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2019 عدد 370 انتهاك. ومختلف عن الفترة الربع السنوية الثانية من عام 2018 حيث بلغت الانتهاكات ضد الاطفال 340 انتهاك. ووفقاً لما رصده المركز خلال السنتين هو تزايد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

كان أبرز انتهاك تم رصده هو الانتهاك الخاص بتأجيل جلسات بعض المحاكمات حيث قالت وزارة الداخلية انه تعذر ارسال المأموريات الخاصة بعرض النيابة او المحاكم او المستشفيات لبعض السجون وبالأخص سجون طرة وبرج العرب والحضرة ووادي النطرون، وذلك بسبب انشغالهم بتأمين بطولة كأس الأمم الافريقية. وأدى ذلك إلى تأجيل بعض جلسات النيابة والمحاكم.



كان أكثر الانتهاكات عدداً هي التي ارتكبت من قبل السلطة القضائية والمتعلقة بالحبس الاحتياطي وهو (قرار استمرار حبس) بواقع 339 حالة استمرار حبس سواء من قبل النيابة او من قبل المحكمة بمخالفة لكل القوانين التي تنظم الحبس الاحتياطي الذي أصبح في حد ذاته عقوبة غير قانونية تمارسها السلطة القضائية، وبمخالفة قانون الطفل المصري المتعلق بكيفية محاكمة الأطفال أمام محاكم متخصصة ووجود عقوبات منصوص عليها في القانون بديلة عن الحبس الاحتياطي. وبمقارنة بالربع الثاني من العام الماضي حيث بلغت الانتهاكات المتعلقة بقرارات استمرار الحبس 280 انتهاك، والارتفاع في هذا الرقم نتيجة التوسع في محاكمات الأطفال وطول سير فترات المحاكمة دون البت فيها، والاستمرار في احالة الأطفال لمحاكم عسكرية أو أمن دولة.

اما ثاني أكثر الانتهاكات هي الأحكام القضائية المتعلقة بالحبس أو السجن بواقع 20 حكم بحق الأطفال منها حكم القضية المعروفة إعلامياً بقضية "حركة ولع" بالإسماعيلية والحكم بالسجن على 12 طفل بأحكام تتراوح ما بين 5 الى 7 سنوات، و أحكام القضية رقم 148 عسكرية بالحكم على 6 أطفال بأحكام تتراوح ما بين 3 الى 10 سنوات .

وقضت محكمة النقض العسكرية بتأييد الحكم على الطفل "محمد علي احمد" بالسجن 15 سنة في القضية رقم 165 عسكرية والمعروفة إعلامياً بقضية تفجير الكنائس.

وبمخالفة لكل القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية حكمت محكمة جنايات الجيزة على الطفل "كريم حميدة علي" بإحالة أوراقه إلى المفتي في القضية رقم 1516 لسنة 2016 والمعروفة إعلامياً بقضية تفجير فندق الأهرامات الثلاثة¹.

واستمرار لمسلسل الإرهاب في سيناء والحرب على الإرهاب قتل طفل واصابة 10 أطفال في تفجير قام به انتحاري في قوة أمنية في مدينة الشيخ زايد، قتل الطفل "لقمان سليمان علي" واصابة 10 آخرين باصابات مختلفة بسبب الشظايا من الانفجار.

وفي الترتيب الجغرافي للانتهاكات، جاءت محافظة القاهرة كأولى المحافظات التي حدث بها انتهاكات بواقع 384 انتهاك وذلك بسبب مركزيتها ووقوع أغلب الاحداث فيها وبالأخص المحاكم والنيابات، يليها الإسماعيلية ب 12 انتهاك بسبب الحكم في قضية "ولع" ، وثالثاً شمال سيناء ب 11 انتهاك بسبب التفجير الإنتحاري الي قتل طفل وأصاب 10 آخرين ،ومحافظات أخرى ما بين الاسكندرية والجيزة والقليوبية والدقهلية.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على البيانات التي قامت وحدة الرصد والتوثيق بمركز بلادي بجمعها خلال الفترة ما بين 1 ابريل 2019 وحتى 30 يونيو 2019. وتم تجميع البيانات والمعلومات وترتيبها وتصنيفها في قاعدة بيانات موضحة بكل المعلومات عن كل حالة انتهاك.

مصادر المعلومات:

- التواصل المباشر/ بلاغ مباشر لأحد أفراد فريق مركز بلادي.
- فريق الدعم القانوني في المركز.
- الأرشيف الصحفي والبيانات الرسمية عبر محركات البحث.
- منظمات وحملات ومبادرات حقوقية متنوعة.
- مصادر قضائية ومحامون حقوقيون.
- منصات صحفية إلكترونية ومبادرات إعلامية شعبية محلية في المحافظات.
- التوثيق والتواصل المباشر مع الشهود، والضحايا، وذويهم ،ومحاميهم لسؤالهم عن كل ما سبق.

مصادر المعلومات موضحة تفصيلاً وبشفافية كاملة في قاعدة البيانات الملحق لكل عنصر.

تمت مراعاة مبدأي احترام الخصوصية وعدم جلب الضرر في البيانات المنشورة داخل قاعدة البيانات

¹ https://www.facebook.com/beladyeg/photos/a.714217748784983/978113965728692/?type=3&__xts__%5B0%5D=68.ARC-k8zgDlnZt5dncQYH4igaW0nYtbzN_NqchTYiQyHPOg_1lVibO2a1VNqIH8U59TxxQfhyqZM5Ebe3onMyIXTxc0CwFtSfmjqckNbsJOccBBvsVncmp5NCBadJXS3Pk7DS4zPNpJ3yo9gDXwVMYqGJNDRMao8NIM4SpivRTYfOrnLLI2GWlv1Wtcj-JNGQXwJoy4zn5XntKzUir3o7VDtocc6gKw8pCunJ3DFvaTR8BUdav2BCdDZa99tOlozr_PZRvx9plePFOmOLdQvjFenTod18aW-H5P8mMmunGoObfhvJE0cgSTloGRtgFlouLGAUUOUVDhE7S00fXWw&__tn__=-R

إشكاليات في الرصد و التوثيق و قاعدة البيانات

- صعوبة الوصول لمكان الواقعة.
- عدم توفر المعلومات اللازمة.
- التناقضات والمبالغات من قبل الضحايا أو ذويهم في المعلومات.
- التضليل من قبل بعد وسائل النشر.
- المخاطر الأمنية التي يتعرض لها فريق الباحثين.
- قلة الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى الرصد والتوثيق.
- ضعف قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
- مراعاة عدم الإنحياز والموضوعية في التعامل مع الضحية او الجاني أو الانتهاك نفسه.
- الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.
- إشكالية في تحديد الانتهاكات سواء جماعية ولا فردية، مراعاة حجم الضرر من كل منها.
- إشكالية إحصائية في عد حالات الانتهاك الجماعي جنباً إلى جنب مع الانتهاك الفردي.

العرض البصري بالأرقام

١ توزيع الانتهاكات وفقا لمحافظة الانتهاك

الربع الثاني من عام ٢٠١٩



٢ توزيع الانتهاكات وفقا لنوع الانتهاك

الربع الثاني من عام ٢٠١٩



٣ توزيع الانتهاكات وفقا للمرحلة العمرية



يطالب مركز بلاي السلطات القضائية في مصر في عدم التوسع في أحكام السجن على الأطفال لفترات طويلة ، وتطبيق المواد العقابية الأخرى المنصوص عليها في قانون الطفل المصري، و تقليل سياسة العقاب تجاه الأطفال دون سن ال 18 سنة .